تحليل تأثير القطاع الصناعي على الميزان التجاري مع تغير النظام الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970–2022

Analysis of the impact of the industrial sector on the trade balance with the change of the economic system in Algeria an analytical and econometric study for the period 1970-2022

د موزاوي عائشة[1]

مخبر الأنظمة المالية و المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
بجامعة الشلف
جامعة يحي فارس بالمدية– الجزائر
aicha_mouzaoui@yahoo.com

ط د مخلوفي عبد العالي

مخبر التنمية المحلية المستدامة
جامعة يحي فارس المدية– الجزائر
makhloufi.abdellali@univ-medea.dz

تاريخ الارسال: 25 /2023/07 *تاريخ القبول: 11 /2024/03* *تاريخ القبول: 11 /2024/06*

ملخص:

هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على نشأة القطاع الصناعي الجزائري والمراحل التي مر بها، وتحليل اثره على الميزان التجاري من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية، وإبراز هيكل الميزان التجاري الجزائري للقطاع الصناعي، في محاولة لمعرفة الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري وتحليل أسباب العجز في الميزان التجاري من خلال إبراز مساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات من جهة، وإبراز عبئ هذه القطاع من خلال حجم الواردات من جهة ثانية، تمحورت إشكالية الموضوع حول مدى التغير في تأثير القطاع الصناعي على الميزان التجاري في ظل تغير النظم الاقتصادية، تم دراستها من خلال محورين تناولنا فيها نشأة وتطور القطاع الصناعي تحليل اثره على الميزان التجاري مع دراسة قياسية لهذا الأثر توصلنا إلى نتائج مفادها أن قطاع الصناعة لم يرقى القطاع الصناعي للدور المنشأ من أجله كقاطرة للاقتصاد الوطني و أنه أحد أهم أسباب العجز في الميزان التجاري نظرا للفرق الهائل بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات.

الكلمات المفتاحية :القطاع الصناعي ،الميزان التجاري ،صادرات، واردات.

Abstract:

Our goal through this research is to review the stages that the industry has gone through, and analyze its impact on the trade balance, by tracking the development of Algerian foreign trade, and highlighting the structure of the Algerian trade balance for the industrial sector, to diagnose the imbalance in the structure of the Algerian trade balance and analyze the causes of the deficit in it while highlighting the contribution of the industrial sector in the volume of exports on the one hand and highlighting the burden of this sector through the volume of imports on the other hand, where the problem of the subject was about the extent of change in the impact of the industrial sector on the trade balance In light of the transition from one economic system to another, it was studied through two axes, in which we dealt with the emergence and development of the industrial sector, analyzing its impact on the trade balance, with an econometric study to this effect we reached conclusions that the industrial sector did not live up to the industrial sector to the role for which it was established as a locomotive of the national economy and that it is one of the most important causes of the deficit in the trade balance due to the huge difference between the value of imports and the value of exports. ...and the value of exports..

***Key words**: Industrial sector, trade balance, exports, imports*

*1 – **المؤلف المرسل**: د موزاوي عائشة، aicha_mouzaoui@yahoo.com*

مقدمة:

أهمية القطاع الصناعي ودوره في بعث التنمية الاقتصادية أمرا أجمعت عليه مختلف المدارس الاقتصادية، فإن عملية تجسيده وتسييره قد تنوعت حسب المنطلقات، إشكالية تجسيده جعلت الدول النامية في قلب الاختلاف، الفرق الكبير بين تجربة الدول النامية والدول المتقدمة في كون هذه الأخيرة قد انطلقت بصورة مبكرة في قطار الصناعة في حين أن أغلب الدول النامية لم تمتلك مقومات الصعود اليه. والجزائر كباقي الدول النامية تسعى لإيجاد موطئ قدم على قطار الصناعة العالمي ، حيث خرجت غداة الاستقلال بقطاع صناعي هش يخدم استراتيجية صناعية لدولة أخرى، يفتقر إلى أدنى المقومات التي تجعله قطاعا استراتيجيا، و بتبنيها الفكر الاشتراكي الموجه انطلقت في مسيرة تصنيعية من العدم، باعتبار الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو هي الدول التي تعتمد قطاع الصناعات وخاصة الثقيلة منها قاطرة لاقتصادها، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية صلبة من خلال الأولوية التي منحتها لمختلف الصناعات خاصة الثقيلة منها وهذا بهدف رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث بلغت الاستثمارات الصناعية في حدود 70 مليار دينار جزائري خلال الفترة (1967-1978) وخصصت أكثر من 155 مليار دينار جزائري فيما بين 1980 و 1990 ، ليخضع القطاع الصناعي لإصلاحات هيكلة، عضوية ومالية خلال النصف الأول من الثمانينات أفضت الى تبني استقلالية تسيير شركات القطاع العمومي، ومع مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق عرف القطاع الصناعي عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي، اندثرت معه العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية إما عن طريق خوصصتها أو تصفيتها أو اجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، في ظل برنامج التعديل الهيكلي بإشراف صندوق النقد الدولي، في اعلان ضمني من الدولة عن تنازلها عن التصنيع لصالح القطاع الخاص وتوجيه الموارد الى تهيئة الظروف لتلائم التوجه الجديد، ورغم هذا فأن القطاع الصناعي لم يتبوأ المكانة المخطط له تبوؤها.

ومع بداية الألفية وعودة الاريحية المالية للدولة تم إطلاق استراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، كرست لها استثمارات ضخمة وفقا لاستراتيجيات تنموية تم تكييفها مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، بهدف تحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي.

الناظر الى تطور القطاع الصناعي الجزائري، يستشف بشكل جلي تغيرات جذرية في السياسة الصناعية بين فترة كانت فيها عوامل الإنتاج ملك للدولة، وفترة أصبحت متاحة للقطاع الخاص، ومن المفترض لهذا التغير تخفيف العبء المالي عن الدولة من جانبين: الأول توفير النفقات بالتخلي عن التصنيع لصالح القطاع الخاص، والثاني زيادة الإيرادات من خلال جباية النشاط الصناعي، يمكن القول إن الأمر صحيح إلى حد ما اذا أخذنا المنظور من جانب المالية العامة، لكن عند النظر للقطاع الصناعي من خلال الميزان التجاري، تختلف الرؤية و تتغير المعطيات والمفاهيم: بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير القطاع الصناعي على رصيد الميزان التجاري الجزائري في ظل تباين النظم الاقتصادية في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الجوهري الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي المراحل التي مر خلالها قطاع الصناعة الجزائري ؟
- ✓ كيف انعكس التغير في النظم الاقتصادية على قطاع الصناعة الجزائري ؟
- ✓ ما الاثر الناجم عن تنازل الدولة عن التصنيع لصالح القطاع الخاص على الميزان التجاري ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية الملحقة به نقدم الإجابات المبدئية التالية المتمثلة في فرضيات الدراسة:

- ✓ شهد القطاع الصناعي تحولات مهمة إلا ان التطور في قطاع الصناعة كان محدود.
- ✓ عدى التغير في ملكية عوامل الانتاج لم يشهد القطاع الصناعي تغيرات جوهرية.
- ✓ استمرار القطاع الصناعي في المساهمة في عجز الميزان التجاري بالنظر لتبعية هذا الأخير للخارج.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض لمشكلة عجز الميزان التجاري الجزائري عند أزمات النفط والذي يعد ضبطه تحد تعمل الدولة الجزائرية علي إنجازه، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على العبء الكبير للقطاع الصناعي على الميزان التجاري واقتراح الحلول لذلك.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- ✓ تسليط الضوء المراحل التي مر بها القطاع الصناعي الجزائري؛
- ✓ تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ✓ إبراز هيكل الميزان التجاري الجزائري للقطاع الصناعي؛
- ✓ التعرف الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري؛
- ✓ تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري من خلال إبراز مساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات من جهة وإبراز عبئ هذه القطاع من خلال حجم الواردات من جهة ثانية.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب في دراسة وتحليل القطاع الصناعي من منظور الميزان التجاري للجزائر، من خلال تحليل الواقع ومحاولة تحديد الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال رصد لأرقام حول التجارة الخارجية الجزائرية والعمل على تحليل هذه الأرقام لرصد الاختلالات و المسببات واقتراح الحلول، مع تدعيم كل ذلك بدراسة قياسية لقياس أثر التأثر من خلال اعتماد نموذج ARDL .

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر والحدود الزمانية في الفترة الممتدة من 1970 الى 2022

مع تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين تعكس كل منها نظام اقتصادي بهدف المقارنة بينها لرصد التغيرات في الميزان التجاري. امتدت الفترة الأولى من 1970 إلى 1989 ومثلت النظام الاشتراكي الفترة الثانية امتدت من 1990 إلى 2022 مثلت فترة الإصلاحات المعتمدة من صندوق النقد الدولي إلى غاية التخلي عن سياسة التصنيع عن طريق الخصخصة والتصفية، مرورا بفترة عودة الاستقرار إلى الاقتصاد الوطني الوفرة مالية لفترة معتبرة.

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية الملحقة بها وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، وتحقيقا لأهداف المسطرة، قسمت الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: التطرق الى تطور القطاع الصناعي الجزائري ضمن مختلف المراحل في ظل مختلف المخططات والبرامج.

المحور الثاني : تحليل الميزان التجاري الجزائري فيه تم التطرق إلى تطور التجارة الخارجية للجزائر عموما والقطاع الصناعي بالخصوص ومن ثم تحليل اثر القطاع الصناعي على هيكل الميزان التجاري الجزائري وفقا لتقسيم فترة الدراسة مع المقارنة بين الفترات، لاستقراء التغيرات و التعرف على الخلل و للوصول للنتائج واقتراح الحلول، قمنا بدراسة قياسية لقياس أثر التأثر من خلال اعتماد نموذج ARDL .

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين القطاع الصناعي و الميزان التجاري بالدراسة سواء التحليلية أو القياسية منها

- دراسة يدو محمد، بضياف صالح و زوروت رضا تحت عنوان **الصناعة في الجزائر بين الواقع و الأمل و أثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2014**

موضوع الدراسة تناول الصناعة في الجزائر و سياساتها المطبقة و تداعياتها على الميزان التجاري خارج المحروقات، وتوضيح إجابيه و/او سلبية التأثير خلصت الدراسة الى ضعف الجهاز الانتاجي للجزائر وانخفاض درجة تنوع النشاطات الصناعية، هذا فضلا عن قدم وسائل الانتاج واساليبه وضعف القدرات الفنية للشركات الجزائري ينتج عنه مستوى منخفض من الكفاءة الانتاجية

تداعيات القطاع الصناعي تظهر جليا من خلال الميزان التجاري خارج المحروقات من خلال تسجيل عجز مزمن ودائم ارتفاع متواصل للعجز واستنزاف الاحتياطات من العملة الصعبة للبلد، مع اضعاف وزن التجارة الخارجية للجزائر

- دراسة ادبوب سارة تحت عنوان **مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019 دراسة تحليلية-**

هدفت الدراسة الى محاولة معرفة مختلف المؤشرات الصناعية التي تساهم في تفسير مدى تطور القطاع الصناعي الجزائري. ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر رئيسي للمداخيل واستمرار تعرضه للصدمات الخارجية التي تمس أسواق الطاقة العالمية، وأصبح ضروريا توجيه الاهتمام للصناعات التحويلية لتنويع الناتج المحلي ومن النتائج التي خلصت اليها:

النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية ناتجة بالدرجة الأولى عن استيراد التجهيزات الصناعية بمتوسط قدره 35.7 % للفترة 2001 - 2019 ، يليها استيراد المنتجات نصف المصنعة وذلك ب 18.8 % و 25.9 % كأدنى وأعلى نسبة خلال فترة الدراسة.

ومن بين التوصيات كان تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في الصناعات التحويلية لتحسين وخلق منتجات جديدة تنافس السلع المستوردة.

- دراسة مصطفاوي سفيان تحت عنوان: **دراسة تحليلية في تأثير المناطق الصناعية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.**

هدفت الدراسة إلى تجربة ناجحة على المستوى الدولي في إدارة المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وهي التجربة الفرنسية، من خلال التأكيد على أهمية المناطق الصناعية والمؤشرات الرئيسية مع الاخذ بعين الاعتبار للسياسات البيئية، حيث أثبتت المناطق الصناعية نجاحها عبر العالم كبيئة محفزة لبناء ميزة تنافسية عالمية متقدمة طالما ساهمت بفعالية في التنمية المستدامة للأقاليم والدول الصناعية والعديد من الدول شبه الصناعية التي أنشئت فيها هذه المناطق.

توصلت الدراسة إلى أن المناطق الصناعية يمكن أن تعتبر من الأساليب الحديثة للتوطين الصناعي وفق التجربة الفرنسية تساهم تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية

- دراسة مهدي قطوان، اسماعيل بن ديلمي تحت: **تنافسية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني–حالة الجزائر–**

الدراسة هدفت الى تحليل ة تبيان القدرة التنافسية للصناعة الوطنية و مدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وذلك بإبراز مدى مساهمة كل من قطاعي الصناعة التحويلية و الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري و التوظيف.

خرجت بنتيجة أن الصناعة في الجزائر لا تعاني من نقص الامكانيات أو التجهيزات وان المشاكل تتمحور حول الادارة الرشيدة مقدمة توصية ضرورة ربط النشاط العلمي بالمحيط الاقتصادي، وتحفيز الاطارات والمواهب على الابتكار وترقية نشاط البحث والتطوير، بما يخدم الصناعة الوطنية ويوفر بدائل عن مخرجات السوق الأجنبية

- دراسة عبد الجليل بوزيدي و محسن تومي تحت عنوان:

Nouvelle stratégie industrielle : libérer le potentiel de l'économie algérienne

الغرض من الدراسة كان تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية التي يتعين تطويرها من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، و بالأخص الاستراتيجية الصناعية التي أطلقتها الدولة لعصرنة النهوض بقطاع الصناعة مع ايلاء اهتماما خاصا للخطوات العملية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، من خلال مناقشة وتحليل الخطوات العملية لتقديم توصيات من الواقع ، كون التحليل والمناقشة لا تقل أهمية عن الاستراتيجية نفسها جاءت النتائج كالتالي

الاعتراف في بعض الحالات بالحاجة إلى التدخل العام والسياسات الصناعية الاستباقية، مع تفضيل استخدام الآليات غير مباشرة لتعزيز التقدم التكنولوجي واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القدرات التكنولوجية المحلية.

امام الدولة تحدي كبير يستدعي خوض معركتين في وقت واحد: تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد للاستعداد لتحمل الانفتاح الاقتصادي وعصر ما بعد النفط.

- دراسة Muzammil, Muhammad تحت عنوان:

A Comparison of Agricultural, Industrial and Services Sector Impact on Trade Balance: A Case Study of Pakistan

هدفت الى دراسة تأثير القطاع الزراعي والخدماتي والصناعي على الميزان التجاري لباكستان ومقارنتها، من خلال دراسة بيانات السلاسل الزمنية من 1980 إلى 2018 ، مع اعتبار سعر الصرف والتضخم والتطور المالي كمتغير مستقل بينما يتغير متغير القيمة المضافة الزراعية والخدمية والصناعية متغير تابع حسب النموذج لمقارنة التأثير، لتقدير العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج ، تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي لتأخر الموزع .(ARDL) للتحقق من العلاقة السببية على المدى القصير والطويل، مع استخدام السببية VECM grangerوللتحقق من اتجاه وحجم العلاقة السببية، تقديم توصيات للحد من نطاق العجز التجاري والتحرك نحو الفائض التجاري.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في ان دراستنا لركزت الاهتمام على تحليل بينة التجارة الخارجية للجزائر مع التركيز على تحليل تأثير واردات و صادرات القطاع الصناعي على رصيد الميزان التجاري دون التركيز على القيمة المضافة التي تحدثها الواردات او الصادرات في القطاع الصناعي مع استخدام نموذج الانحدار التلقائي لتأخر الموزع .(ARDL) للتحقق من العلاقة السببية على المدى القصير والطويل مع تقديم توصيات للحد من العجز التجاري.

المحور الأول: تطور القطاع الصناعي

أولا: القطاع الصناعي في ظل النظام الاشتراكي

يمكن القول أن السلطة الجزائرية الفتية بعد الاستقلال، لم يكن لديها خيار فيما يخص الجانب الاقتصادي، فالاستقلال السياسي كان لابد من تعزيزه باستقلال اقتصادي حتى وان كان معنويا كمخالفة النظام الاقتصادي للمستعمر، سعي الجزائر لفك الارتباط بفرنسا دفعها إلى تبني النظام الاقتصادي الموجه، وقد حاولت الجزائر أن تبتكر نظاما مختلفا عن المطبق في الدول النامية و دول أوروبا الشرقية، نظاما واقعيا عمليا قابل للممارسة، نظاما اشتراكيا وطنيا يسمح بوجود قطاع خاص، نظام متوافق مع قيم المجتمع الجزائري الإسلامية[1]

ومثله التصنيع للجزائر لم يكن خيارا مدروسا بل كان نتيجة حتمية لإتباع النظام الاشتراكي، فالفلسفة الاقتصادية للنظام الاشتراكي تقتضي إنشاء أقطاب صناعية أساسها الصناعة الثقيلة تكون قاطرة لباقي القطاعات الاقتصادية، مع ملكية الدولة للنشاط الاقتصادي.

مرت التجربة الصناعية الوطنية بمراحل، بداية بسد الفراغ والتسيير الذاتي مرورا بتأميم جل الأنشطة الاقتصادية. واحتكار الدولة للنشاط الصناعي ثم إفساح المجال أمام القطاع الخاص بعد أزمة أسعار النفط في منتصف الثمانينيات.

1- التسيير الذاتي والتأميم:

نتج عن رحيل المعمرين الذين كانوا يعملون على تسيير الشؤون الاقتصادية و الإدارية في الجزائر توقف الكثير من الصناعات، وإلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء قطاع المحروقات، الصناعات التي توقفت مثلت الشركات الخاصة للمعمرين الذين غادرو ، عكس الشركات الكبرى التي كانت تنشط في مجال المحروقات التي بقيت متمسكة بشركاتها.

الفراغ الذي خلفه مغادرة المعمرين للشركات الإنتاجية شغله الجزائريين بطريقة عفوية وتلقائية ، مما استدعى تدخلا من الدولة بغية التنظيم لألى يترك الأمر للفوضى ومن اجل الحفاظ على المصالح العامة تم إصدار القرارات التي تزكي سياسة التسيير الذاتي في مارس 1963، خصت الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330، تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب و عدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية.[2]

الشركات الكبرى التابعة في جلها للشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في قطاع المحروقات والتي بقيت تشتغل، كانت محل تأميم من طرف السلطات الجزائرية لتعزيز الاستقلال السياسي بالاقتصادي وتوجيه مواردها لخدمة الجزائر التأميم الذي تم على مراحل خلال الفترة الممتدة بين 1967-1971 على النحو التالي:

* تأميم شركة BP British Petroleum في بداية 1967.
* تأميم شركة ESSO.MOBIL OIL في 24 أوت 1967.
* تأميم شركة SHELL في ماي 1968.
* تأميم الشركات البترولية الفرنسية في 24 فيفري 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا، وذلك بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل

2- المخططات الاقتصادية:

عرفت هذه المرحلة خمس مخططات تنموية ممتابعة ميز المخططات الثلاث الأولى التركيز على الصناعة وإعطائها أهمية كبرى بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين كان المخططين الأخيرين لمراجعة لتقييم وتقويم النقائص المسجة في المخططات السابقة وتعديل السياسة الصناعية من خلال تشجيع تطوير الصناعة الخفيفة العامة والخاصة وإنجاز الأشغال العمومة (بناء السكن، الطرق، السدود، المدارس والمستشفيات...الخ).[3]

جدول رقم: 1 الأرصدة المالية المخصصة للمخططات الاقتصادية المنفذة خلال مرحلة الاقتصاد الموجه الوحدة مليار دينار

القطاع	القطاع الفلاحة والري	قطاع الصناعة	القطاع الشبه منتج	الهياكل الأساسية	المجموع
الغلاف المالي المخصص للمخطط الثلاثي	1.62	5.40	0.46	1.58	9.06
الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الأول	4.94	12.40	1.87	8.54	27.75
الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الثاني	16.72	50.00	10.50	33.00	110.22
الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي الأول	47.10	155.46	55.40	142.04	400
الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي الثاني	79	174.2	59.65	237.15	550

المصدر *: العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 74-85.*

يمكن اعتبار المخطط الثلاثي كمرحلة تجريبية للنظام الاشتراكي، كان الهدف منه التمهيد وتحضير الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ باقي المخططات وتم فيه التجسيد بوضوح توجه الدولة الاعتماد على التصنيع لتحقيق التنمية، و يتجلى ذلك في تخصيص القسم الأكبر الغلاف المالي المخصص الاستثمار لقطاع الصناعة ما نسبته 60% من الاعتمادات المالية كان نصيب قطاع المحروقات منها 42%.

المخططين الرباعيين يعتبران مرحلة تجسيد السياسة التصنيعية و البناء الاقتصادي، فالمخطط الرباعي الأول كان بداية إنشاء الصناعات الثقيلة التي ستكون قاطرة التنمية، والتركيز على قطاع المحروقات باعتباره المصدر السهل لتمويل الاستثمارات المقررة من خلال عائدات البترول

والمخطط الرباعي الثاني عبارة عن امتداد واستمرار في المخطط الأول في تنفيذ والعمل على تحقيق أهداف التنمية، باستثناء الاعتمادات المالية المرصودة لكل مخطط لا نلمس اختلاف جوهري بين المخططات فهي في مجملها ترمي لتحقيق هدفين أساسين هما[4]:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- الاعتماد على التصنيع كأهم عامل بين عوامل التنمية الاقتصادية، فمفهوم الدولة عند الدول النامية و المتقدمة: هي التي تعتمد على التصنيع، عكس الدول المتخلفة تعتمد على الزراعة بشكل أساسي.

الأولوية المتاحة للصناعة شهدت تباينا من حيث نسب توزيعها على القطاعات الصناعية فالمحروقات تلقت أكبر حصة فصناعة الحديد والصلب و الميكانيك، أي الصناعات الثقيلة وبصفة أقل الصناعات الخفيفة.

شكل رقم1: توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين

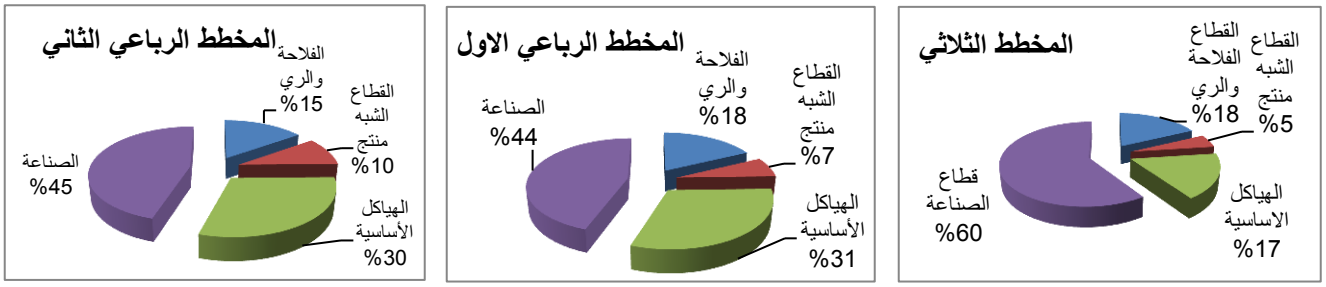

المصدر *:من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1*

يظهر جليا في الشكل النزعة الصناعية في التخطيط ضمن المخططات الثلاث والتي نالت القسط الأكبر من الاستثمار 60%،44%،45% على التولي وبالرغم من تراجع النسبة المخصصة للصناعة من مجمل مبالغ الاستثمار في المخططين الرباعيين مقارنة بالمخطط الثلاثي إلا أنه عوض بضخامة المبالغ المالية المخصصة للاستثمار فنصيب الصناعة في المخطط الرباعي الأول 12.4 مليار دينار أكبر من المبلغ الكلي المخصص للاستثمار في المخطط الثلاثي 9.06 مليار، ونلاحظ نفس الأمر مع الرباعي الثاني، الصناعة 50 مليار مجموع المبالغ المستثمرة في المخطط الرباعي الأول 27.75 مليار.

مع ارتفاع في نسبة الاستثمار في القطاعين الشبه منتج و الهياكل الأساسية من 5%و17% المخطط الثلاثي إلى 7%و10% للقطاه الشبه منج وإلى 30% في المخططين الرباعيين بالنسبة لقطاع الهياكل الأساسية يوضع عمل الدولة على تحسين الظروف المعيشة، فيما حافظت الفلاحة على نسبة مستقرة من الاستثمار في حدود 18% مع تراجع بسيط في المخطط الرباعي الثاني.

التركيز على النّشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني أدى إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتمّ إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة، أو الهياكل القاعدية مثل (الطرق، السكن، المستشفيات، المدارس....الخ)[5].

الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات الضخمة المخطط لها في ظل عدم كفاية الموارد المحلية من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من التجهيزات و المواد الأولية والسلع الوسيطية والنهائية وعجز الصناعة المحلية في تحقيق الأهداف المخطط لها، وارتفاع الأعباء على الخزينة العمومية تجاه المؤسسات التي غالبا ما كانت تعاني عجز يتم تمويله بقروض فرض على الدولة مراجعة السياسة الاقتصادية وهو ما نلاحظه في المخططين اللاحقين.

برزت السياسة الإصلاحية من خلال المخططات الخماسية في الفترة (**1980– 1989**) حيث عمل على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني مظاهر[6]:

- إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد
- مراجعة استراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية بنسبة تفوق **51%**.
- استثمار و تثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، من خلال تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة والصناعة و الإنجاز التي تشكو من الانخفاض.
- تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في النقل و السكن و التكوين و الصحة ...

الهدف من هذه السياسة كان تنظيم الاقتصاد الوطني و تطوير قطاع الفلاحة والري بهدف خلق ثروة محلية تؤدي إلى تقليل الاعتماد المالي على الخارج.

لجأت السلطات إلى هذا المخطط لفك الارتباط، و التقليل من الاعتماد على الخارج وكذا لتنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة، وخصصت مبالغ مالية هامة لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة، لتحقيق التنمية لم تتجسد على أرض الواقع، بسبب الأزمة البترولية سنة 1986[7]

شكل رقم:2توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1*

على الرغم من تقليص حصة الصناعة من الاستثمار وخفضها إلى 39% في المخطط الأول و 32% في المخطط الثاني إلا أنها بقيت تتحصل على حصة معتبرة من الاستثمار، على الرغم من التوجه نحو تنمية القطاعات التي همشت في المخططات السابقة إلا أن قطاع الفلاحة والقطاعات الشبه منتجة (الصحة والتعليم) بقيت نسب الاستثمار المخصصة لها تراوح مكانها 12%،14% على التوالي في المخطط الأول 14%،11% على التوالي في المخطط الثاني ، لا تختلف كثيرا عن 15%،10% خلال المخطط الرباعي الثاني، التغير الوحيد الواضح يتجلى في قطاع الهياكل الأساسية الذي شهدت فيه النسب المخصصة للاستثمار ارتفاعا واضحا فمن 30% خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 35% خلال المخطط الخماسي الأول ف 43% في المخطط الخماسي الثاني في سعي من الدولة لتوفير مناخ مناسب لتحفيز إنشاء قطاع خاص واستقطاب استثمار أجنبي، بعد تهيئة الأرضية القانونية بإصدار القانونين 82/11 و82/12 بتاريخ 28 أوت 1982 تم من خلالها فتح المجال أمام القطاع الخاص، ومنحه أهمية كبيرة الوطني والأجنبي على السواء.

مظهر أخر من مظاهر الإصلاح تجسد في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هيكليا وماليا بتجزئتها إلى وحدات اصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير، فاستمرار مديونية المؤسسات الوطنية والعجز على التحكم في تسييرها والمشاكل المختلفة المتعلقة بوظائف التموين، الإنتاج والتوزيع، تم إرجاعها إلى ضخامة المؤسسة الوطنية، ولحل هذه المشاكل، قامت الدولة سنة 1982 بإعادة الهيكلة العضوية لهذه المؤسسات، فتقرر تقسيم المؤسسات الوطنية الكبرى إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر حجما وأكثر تخصصا وأسهل إدارة تقوم على مبدأ التخصص العمودي (الإنتاج، التوزيع، والتخطيط) وعلى التخصص الأفقي (أي التخصص في النسيج القطني، النسيج الحريري ...وغيره)[8]

فمن مجموع 70 مؤسسة وطنية عمومية كبيرة ، تم ميلاد 474 مؤسسة عمومية ذات مقاييس وطنية وجهوية و 779 مؤسسة عمومية ولائية و 1086 مؤسسة عمومية بلدية[9]

ثانيا: القطاع الصناعي في ظل اقتصاد السوق:

على الرغم من حجم وأهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، و الإصلاحات الإرادية التي عرفتها الجزائر في فترة الثمانينات، من إعادة هيكلة عضوية ومالية ومنح الاستقلالية للمؤسسات، لم تؤت ثمارها، نظرا لتباطئها، بفعل القيود والممارسات الإدارية من جهة، والأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 [10] من جهة واستمرار العبء المالي على الخزينة العمومية نتيجة لعجز القطاع ماليا من جهة ثالثة، وقلة الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي على الرغم من إفساح المجال أمام القطاع الخاص بعد قانوني 82/11 و82/12 بتاريخ 28 أوت 1982 وما تلاهما من قوانين.

أجبرت الدولة على التخلي عن قطاع الصناعة تحت توجيهات صندوق النقد الدولي في ظل اتفاقية stand-by، وبرنامج التعديل الهيكلي في ظل توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض النفقات العمومية لاستعادة التوازنات المالية حيث لجأت إلى خصخصة المؤسسات الصناعية، و حل المؤسسات العاجزة الغير قابلة للخصخصة وتسريح العمال، حيث والى غاية 30 جوان 1998 وصل عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة منها 60 مؤسسة وطنية و 383 مؤسسة محلية[11]، فيما كان مصير 417 مؤسسة أخرى الخصخصة ما بين خصخصة كاملة وخصخصة جزئية في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2007، الجدول التالي يوضح حصيلة الخصخصة خلال هذه الفترة.

جدول رقم: 2 حصيلة الخوصصة في الجزائر سنوات 2003-2007

السنة / طبيعة العملية	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع	%
الخصخصة الكلية	5	7	50	62	68	192	46.04
الخصخصة الجزئية (> 50%)	1	2	11	12	7	33	07.91
الخصخصة الجزئية (< 50%)	0	3	1	1	6	11	02.63
التنازل لصالح العمال الأجراء	8	23	29	9	0	69	16.54
الشراكة (مشروعات مشتركة)	4	10	4	2	9	29	06.95
بيع الأصول لصالح الخواص	2	13	18	30	20	83	19.90
المجموع	20	58	113	116	110	417	%100

المصدر: *الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 – العدد الثاني– 2009 ص 273*

تجدر الإشارة أن الفترة التي نفذت فيها الخوصصة جاءت بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) وان الدولة غير ملزمة بالخصخصة، نظرا لانتهاء التزامها تجاه صندوق النقد الدولي مع انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، هذا فضلا عن كون الدولة خرجت الضائقة المالية بعد انتعاش أسعار النفط ابتداء من سنة 2004، المضي في عملية الخصخصة يؤكد الإيديولوجية الاقتصادية الجديدة المتبعة من طرف الدولة التي تتلخص في التخلي عن التصنيع لصالح القطاع الخاص، ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول فالخصخصة الكلية للمؤسسات الصناعية كانت السمة الغالبة في عملية الخصخصة تليها بيع الأصول لصالح الخواص فالتنازل لصالح الأجراء، الخصخصة الكلية هي البديل المفضل بين البدائل المطروحة لطرفي العملية (الدولة والقطاع الخاص) ما يفسر التطور المتصاعد من سنة إلى أخرى ويعكس رغبة الدولة في التخلص النهائي من عبء المؤسسات العمومية.

القطاع الصناعي في ظل برامج التنمية الاقتصادية الجديدة

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

جاء هذا البرنامج في الجزائر كهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي، بهدف إعطاء دفع للأنشطة الاقتصادية عبر الوطن بغرض خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، ما يقارب 7مليار دولار.[12]

ويتمحور البرنامج حول تدعيم أنشطة الإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ (مليار دينار)	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: *المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني من سنة2001 ، الدورة العامة 20، ص 139.*

شكل رقم 3: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

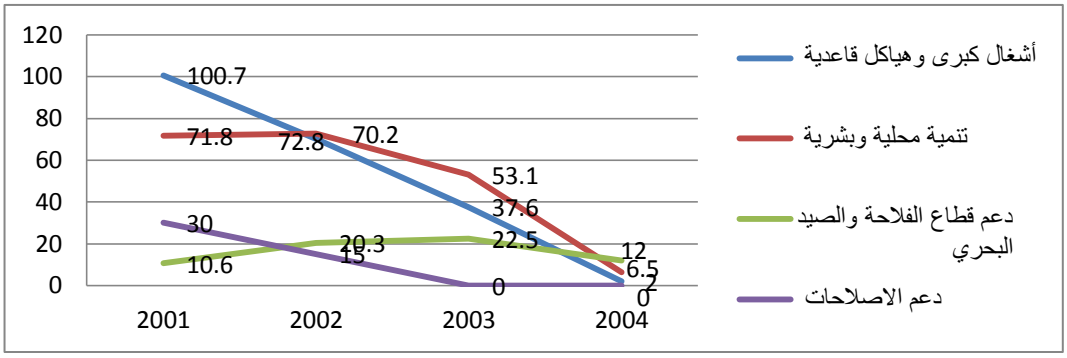

المصدر: *من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه*

يلاحظ من الشكل أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل كما يمكن ملاحظة ان قطاع الفلاحة و الصيد البحري حافظ على نفس الوتيرة تقريبا من الدعم والاستثمار العمومي في محاولة لبعث القطاع نظر لما يكتسيه من أهمية.

كما يلاحظ التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد إن أكثر من 90 % من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي تبنت الدولة استراتيجية خاصة بإنعاش قطاع الصناعة ابتداء من سنة 2006 موجه للمؤسسات العمومية يهدف الى النهوض بهذه المؤسسات من خلال اعطاء نفس جديد للقطاع من خلال نظرة جديدة للتنمية الصناعية تعيد تشكيل السياسات الصناعية بهدف تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مع الاستمرار في ترسيخ النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، انشاء سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

الاستراتيجية التي بنيت على ثلاث مراحل تمثلت الاولى في تطوير مناطق التنمية الصناعية المندمجة المقرر في أفق 2009. ويشمل إنشاء مناطق تنمية الصناعية المندمجة، أقطاب تكنولوجية و مناطق متخصصة ثم انشاء مناطق نشاط متعددة الميادين كمرحلة ثانية " لتختتم المرحلة الثالثة والاخير بتكوين أقطاب تكنولوجية[13]

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية[14]، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغلال الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 4: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	%04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%01.1
المجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: *البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، على الموقع www.premier-ministre.gov.dz*

البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج[15]

شكل رقم 4: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

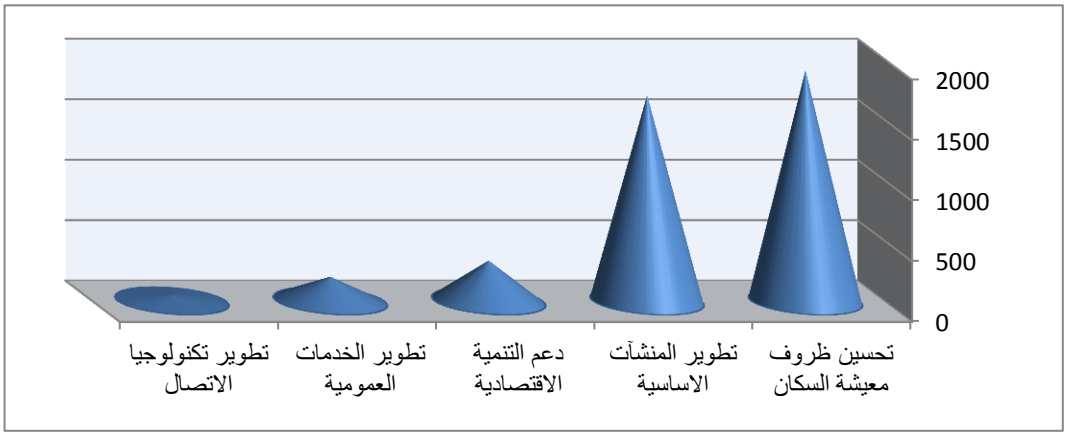

المصدر: *من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه*

يتضح من الشكل أن محور تحسين ظروف معيشة السكان خصص له النصيب الأكبر من المبالغ وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ الاهتمام بدعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية من أجل خلق بيئة محفزة على الانتاج.

3- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، ويشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية مستهدفتين.[16]

جدول رقم 5: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية والاساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%08.16
التنمية الاقتصادية	1566	%07.7
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%1.2
المجموع	21214	%100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:[17]

برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار)، تستهلك مشاريع التنمية البشرية حوالي 50% من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 ما يعادل 10122 مليار دينار.

شكل رقم 5: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي للتنمية

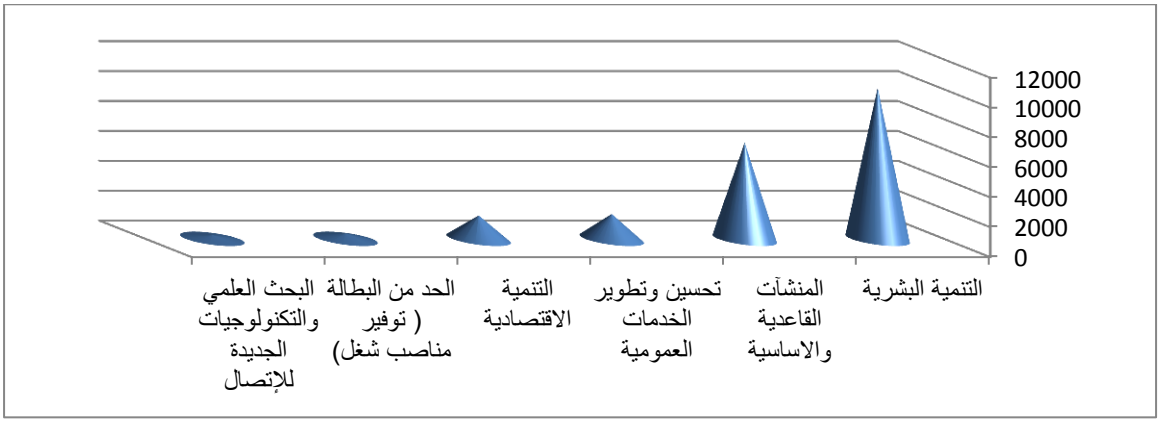

***المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه*

يتضح من الشكل استمرار الدولة على غرار البرنامج السابق في تخصيص الجزء الأكبر من النفقات لتحسين ظروف معيشة وكذا تطوير المنشآت القاعدية الأساسية في مواصلة للسياسة المنتهجة الرامية لخلق الظروف الملائمة والبنية اللازمة للأداة الوطنية للإنتاج من أجل تطويرها وكذا جذب استثمارات منتجة جديدة.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هدا البرنامج امتداد للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، و تم فتح حساب رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو2015-2019، تمثلت أهداف البرنامج فيما يلي:[18]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

مع حلول سنة 2015 واستمرار انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 . وفتح حساب رقم 145-302 باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار، الأمر الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وتم تجميد العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى ما يؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

سعت الجزائر كحل لتبني نموذج اقتصادي اهم مرتكزاته تحفيز المقاولاتية في الجزائر وذلك بالحد وتذليل العراقيل والأعباء الإدارية التي تحد من عمل وتوسع الشركات في الجزائر مع إعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية وفق 4 محاور رئيسية:

➢ دعم القطاعات التي تتمتع الجزائر فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الكربوهيدرات) بحيث أن الهدف في أفق 5 إلى 7 سنوات، هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر.

➢ دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية، وهذا لآثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي

➢ استهداف الواردات من خلال استراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كليا عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم

➢ دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.

حيث قامت وزارة المالية بنشر النموذج عبر موقعها الإلكتروني، موضحة أن الهدف من وراءه يتمثل في تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات بـ 6.5 بالمائة ما بين سنتي 2020 و2030. تجدر الاشارة ان العمل بالنموذج الجديد توقف مع اشتداد الازمة المالية وتغيير النظام السياسي بعد حراك 2019 و ما تلاها من تبعات الازمة الصحة بعد انتشار فيروك كورونا.

خلاصة المحور الاول

بنت الجزائر استراتيجيتها للتنمية على أساس نظرية الأقطاب و لخلق محرك للاقتصاد، عملت على تطوير القطاع الصناعي الموروث عن الاستعمار غداة الاستقلال، ثم دمجه في المؤسسات الوطنية لاحقا بعد تأميم الشركات الصناعية الأجنبية واحتكار الدولة للاقتصاد، وبعد عجز الدولة عن تحقيق الأهداف المرجوة، سعت لتطبيق إصلاحات ذاتية من اجل تدارك وبعث نفس جديد في القطاع، انتهت بالفشل، لتباشر سلسلة من الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي أفضت إلى خصخصة القطاع، وتخلي الدولة عن دور الرقابة والتخطيط وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، وبعد استرجاع الدولة لعافيتها المالية وبعث الاستثمار العمومي من جديد مع بداية الألفية تجنبت الدولة الاستثمار المباشر في القطاع الصناعي واقتصر على الدعم المقدم للمؤسسات التي تعاني من العجز بالإضافة إلى برنامج دعم وانعاش القطاع الصناعي الذي هدف إلى تأهيل وانعاش الاقتصاد، هذه الجهود لم تثمر كما يجب خصوصا مع عودة الأزمة المالية سنة 2014 بعد تراجع أسعار النفط، كما قدمت الدولة نموذج اقتصادي على المدى المتوسط تمحور حول الصناعات التركيبية بهدف رفع النمو لاقتصادي وتعويض المداخيل النفطة النموذج الذي لم يعرف يتجسد لعدة أسباب أهمها غياب التمويل بالإضافة الإغلاق جراء الأزمة الصحية العالمية أزمة كورونا.

المحور الثاني تحليل التغير في أثر القطاع الصناعي على الميزان التجاري

خلال هذا المحور سنعمل على تحليل بيانات التجارة الخارجية بصفة عامة وبيانات التجارة الخارجية للقطاع الصناعي المكون فئتين فئة اللات والتجهيزات الصناعية وفئة التموين الصناعي وتشمل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين يمثل كل قسم فترة زمنية لنظام اقتصادي بهدف لتسهيل عملية التحليل والمقارنة

أولا:تحليل هيكل التجارة الخارجية للقطاع الصناعي

1- تحليل نمو الصادرات الإجمالية و صادرات القطاع الصناعي

نستعرض هنا تطور نمو صادرات القطاع الصناعي مع استثناء صادرات فئة الآلات والتجهيزات الصناعية كون هذه الأخيرة قيمه صغيرة جدا و نسب النمو تمون مرفعة جدا صعودا ونزولا ولا تخدم الهدف من الدراسة مع مقارنتها بنمو الصادرات الإجمالية .

شكل رقم 6: نمو الصادرات الإجمالية و صادرات القطاع الصناعي للفترة 1970-1989

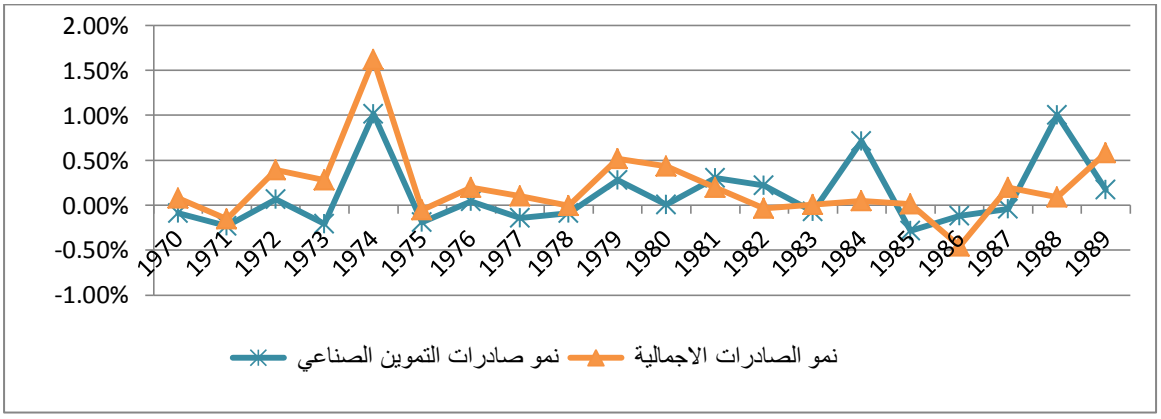

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

من خلال الشكل رقم 6 نلاحظ تماثل في اتجاه النمو بين الصادرات القطاع الصناعي المواد الأولية و المواد النصف مصنعة و إن كانت نسب النمو مختلفة اذا استثنينا 1984 و 1988 حيث سجلت الصادرات الإجمالية نمو سالب في حين سجلت صادرات القطاع الصناعي نموا إيجابيا يمكن تفسير النمو في المتعلق بسنة 1984 بفقاعة الإصلاحات التي توحي بنجاح الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بداية الثمانينات التي تلاشت في السنة الموالية قبل الدخول في أكبر أزمة عرفها الاقتصاد الوطني سنة 1986 أما ارتفاع صادرات القطاع الصناعي سنة 1988 يرجع إلى سياسة التصدير لتعويض تراجع إيرادات البترول، والتي لم يكن لها مردود إيجابيي نظرا لتبعية القطاع الصناعي للخارج من حيث المدخلات، هذا لم يمنع الدولة في الاستمرار في السياسة التصديرية، لذا نجد نمو الصادرات من المواد الأولية المواد النصف مصنعة يتراجع ليعود للارتفاع مرة أخرة سنتي 1991و 1996، الفترة التي طبقت الجزائر فيها توصيات صندوق النقد الدولي من خلال اتفاقية stand-by، وبرنامج التعديل الهيكلي.

مع مطلع الألفية وبعودة الاستقرار لسوق النفط و تحسن أسعاره عادة اتجاه نم الصادرات الإجمالية وصادرات القطاع الصناعي للتماثل في اتجاهات النمو باستثناء سنة 2014، السنة التي عرف منتصفها صدمة نفطية أدت إلى نمو سلبي للصادرات الإجمالية مقابل لنمو إيجابيي لصادرات القطاع الصناعي.

صادرات القطاع الصناعي سجت نمو في حدود أو يتجاوز نسبة 100% حيث سجل 100% سنة 1974 وسنة 1988 ونسبة 235% سنة 1991 ونسبة 147% سنة 1996 ونسبة 108% سنة 1999 ونسبة 170% سنة 2021، غير أنها نسب لا تعكس أهمية القطاع وقوته بقدر ما تعكس ضعف وبساطة قيمة صادرات القطاع فهي لم تتجاوز 0.6 مليار دينار سنة 1974 بنسبة لا تتجاوز 0.3 % من إجمالي الصادرات، 1.5 مليار دينار بنسبة لا تتجاوز 3.2 % من إجمالي الصادرات سنة 1988، 4 مليار دينار بنسبة لا تتجاوز 1.8 % من إجمالي الصادرات سنة 1991، 44.2 مليار دينار سنة 1996 بنسبة في حدود 6 % من إجمالي الصادرات 38.3 مليار دينار بنسبة لا تتجاوز 5 % من إجمالي الصادرات سنة 1999، 3.7 مليار دولار بنسبة 9.5 % من إجمالي الصادرات سنة 2021 وهي أعلى نسبة حققت خلال فترة الدراسة ما يظهر بوضوح في الشكل أدناه.

شكل رقم 7: نمو الصادرات الإجمالية و صادرات القطاع الصناعي للفترة 1989-2022

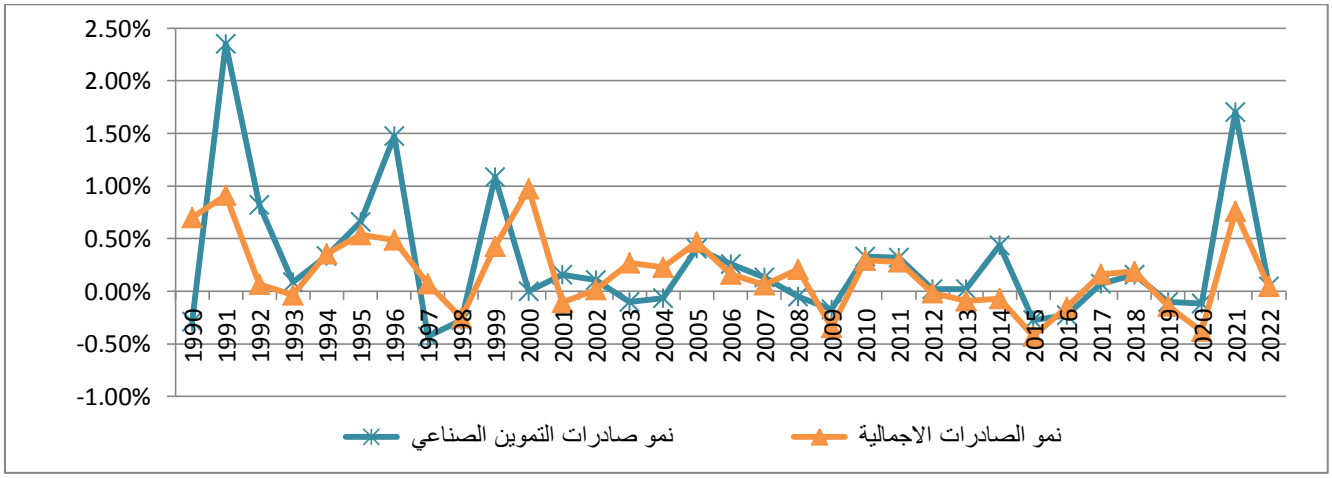

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

2- تحليل نمو الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي

نستعرض هنا تطور نمو واردات القطاع الصناعي بما في ذلك صادرات فئة الآلات والتجهيزات الصناعية، المواد الأولية و المواد النصف مصنعة بالمقارنة مع اجمالي الواردات

شكل رقم 8: نمو الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي للفترة 1970-1989

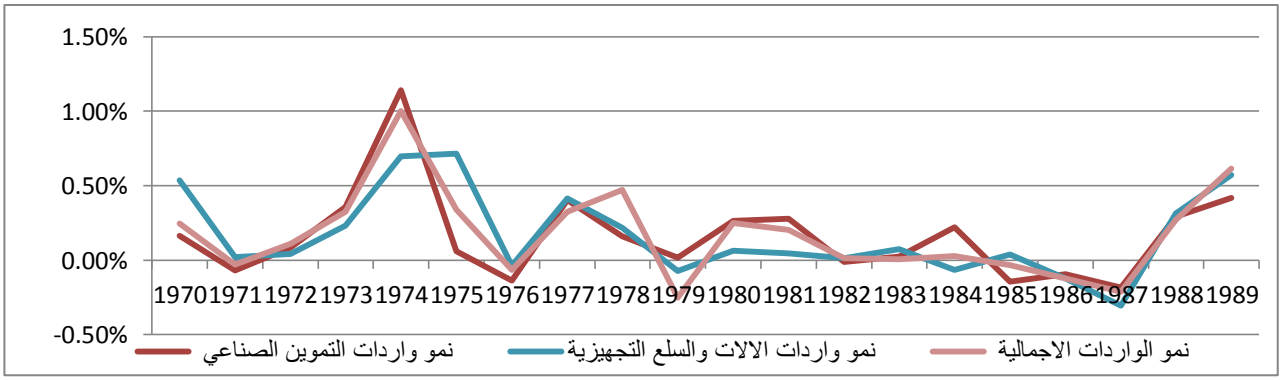

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

من الشكل أعلاه نلاحظ تناغم في اتجاه نسب النمو بين الواردات الإجمالية وواردات القطاع الصناعي من واردات الآلات و السلع التجهيزية وكذا المواد الأولية والسلع النصف المصنعة وذلك لسبب بسيط هو أن واردات القطاع الصناعي تشكل ثلثي إجمالي الواردات، نسبة النمو في الواردات بلغت أوجها سنة 1974 بنسبة فاقت 100% وهذا يعكس الديناميكية التي شهدها القطاع الصناعي إبان الثورة الصناعية خلال المخططين الرباعيين في سبعينيات القرن العشرين.

تراجع الواردات سنة 1979 يعود إلى قرار الدولة تخفيض وارداتها عموما من فرنسا سنة 1978 ليظهر خلال السنة الموالية بنسبة نمو سالبة قدرت ب 25%، كما يعود تراجع الواردات عموما سنة 1987 إلى تراجع إيرادات الصادرات في ظل أزمة نفطية من جهة وأزمة مديونية من جهة ثانية.

ارتفاع الواردات إجمالا وواردات القطاع الصناعي من واردات الآلات و السلع التجهيزية وكذا المواد الأولية والسلع النصف المصنعة خلال الفترة 1988- 1991 يرجع بالأساس إلى رهان الدولة على القطاع الصناعي في تعويض المداخيل من العملة الصعبة، الناجمة تراجع إيرادات النفط و النتيجة ارتفاع فاتورة التجهيزات الصناعية، تودي إلى استهلاك الإيرادات النفطية المنخفضة دون تحقيق النتائج المرجوة.

النمو الإيجابي للواردات لم يستمر طويلا ليتراجع خلال سنتي 1992 و 1993 تحت ضغط تراجع الإيرادات وارتفاع خدمت الدين الخارجي ثم يعاود الارتفاع ابتداء من سنة 1994 السنة التي عرفت تحريرا تاما للتجارة الخارجة نتج عنها حمى استيراد مرتفعة فرض على الدولة إعادة فرض القيود على الواردات للتحكم في الوضع للضغط على الواردات، حافظت واردات الآلات والسلع التجهيزية على النمو الإيجابي وتراجعت نمو الواردات الإجمالية ليسجل نموا سلبيا في حدود 3% والتراجع الكبير كان في واردات التموين الصناعي مسجلة نمو سلبي في حدود 34%

خلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2014 حافظت الواردات على معدل نمو إيجابيي تراوح ما بين 0.14% و 37% فيما يتعلق بواردات التموين الصناعي و 4.34% و 17.63% فيما يتعلق بالواردات الإجمالية أما واردات الآلات والسلع التجهيزية فسجلت نموا سلبيا خلال السنوات 2006، 2011و 2012 قدر ب - 0.6%، - 2.78% و -10% فيما تراوحت نسب النمو بين و 6% و 31% خلال باقي الفترة ابتداء من سنة 2014 و نتيجة لانعكاسات الصدمة النفطية وتراجع الإيرادات وسعيا من الدولة

لاستعادة التوازنات الاقتصادية وكمحصلة لإجراءات ضبط الواردات سجلت الواردات عموما نمو سلبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020 فيما عدى الواردات الإجمالية التي سجلت نمو إيجابي سنة 2017.

نسب نمو الواردات الإيجابية المسجلة خلال سنة 2021 تعكس الأريحية المالية التي بدأت الدولة تشهدها بعد تراجع تبعات صدمة النفط و الأزمة الصحية لفيروس كورونا.

شكل رقم 9: نمو الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي للفترة 1990-2022

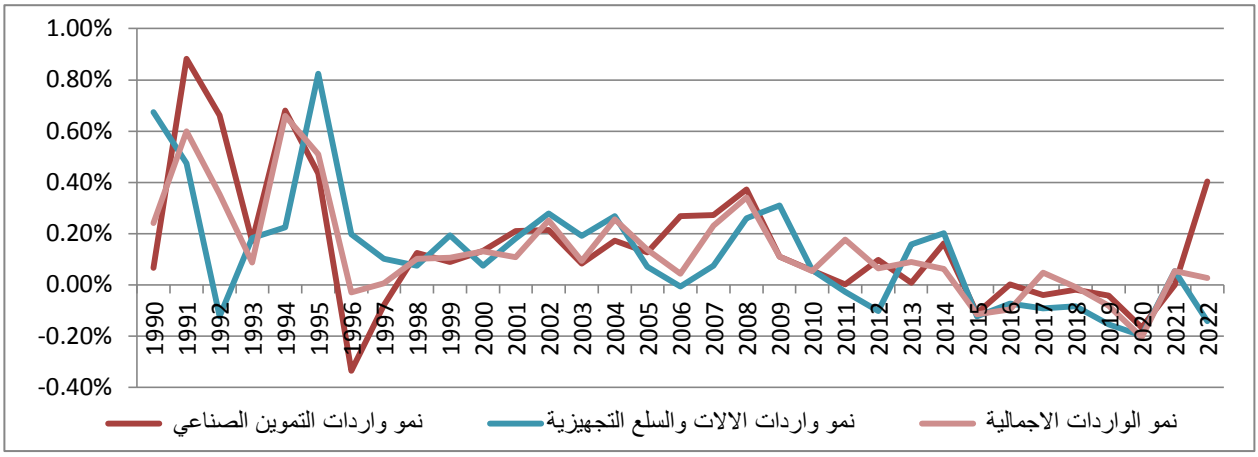

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

ثانيا: تحليل أثر القطاع الصناعي في هيكل الميزان التجاري.

لا تختلف كثيرا مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية الجزائرية بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي و فيما يلي نستعرض و نحلل أثر القطاع الصناعي في الميزان التجاري

1- تحليل مساهمة صادرات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات

يوضح الشكل أدناه نصيب القطاع الصناعي من الصادرات

شكل رقم 10: مساهمة صادرات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات للفترة 1970-1989

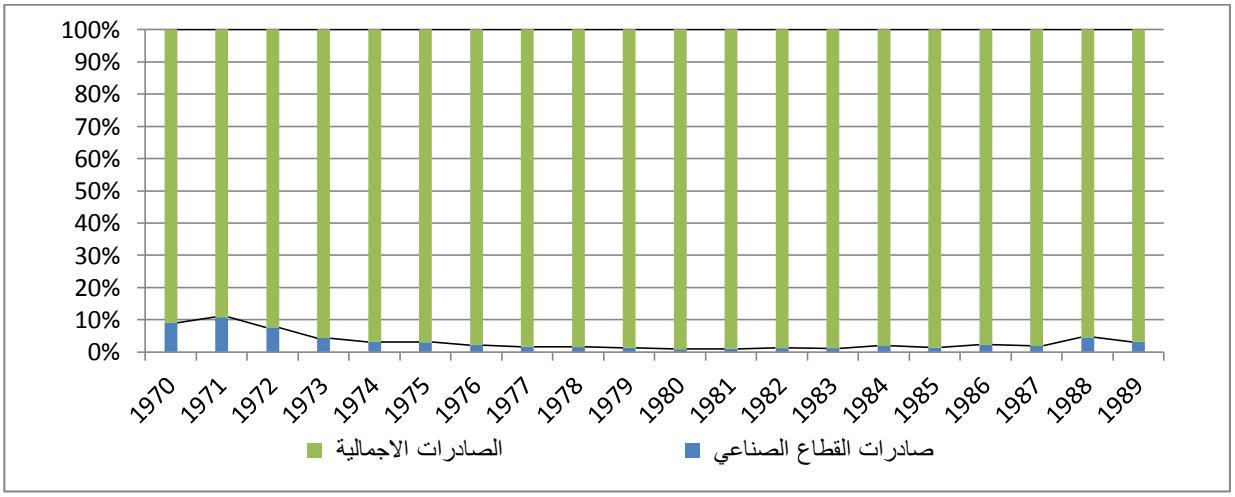

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن صادرات القطاعي الصناعي في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989،في ظل الاقتصاد الموجه متواضعة للغاية تقارب في أفضل الحالات نسبة 11% من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة في ظل الاقتصاد الموجه ما يعكس بعد القطاع عن تطلعات الدولة في إنشاء قاطرة للاقتصاد الوطني يكون محركها القطاع الصناعي.

تتراجع نسبة صادرات القطاع الصناعي من إجمالي الصادرات ابتداء من سنة 1971 لتسجل النسب 7.58%، 4.27%، 3.14%،و3.08% سنوات1972، 1973،1974 و 1975 على التوالي لتستقر ما بين 1% و2% خلال الفترة 1976-1987 لتختتم فترة الاقتصاد الموجه على ارتفاع طفيف لنسبة صادرات القطاع الصناعي من إجمالي الصادرات مسجلة 4.56%،و3.09% سنتي 1988 و 1989 على التوالي.

شكل رقم 11: مساهمة صادرات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات للفترة 1989-2022

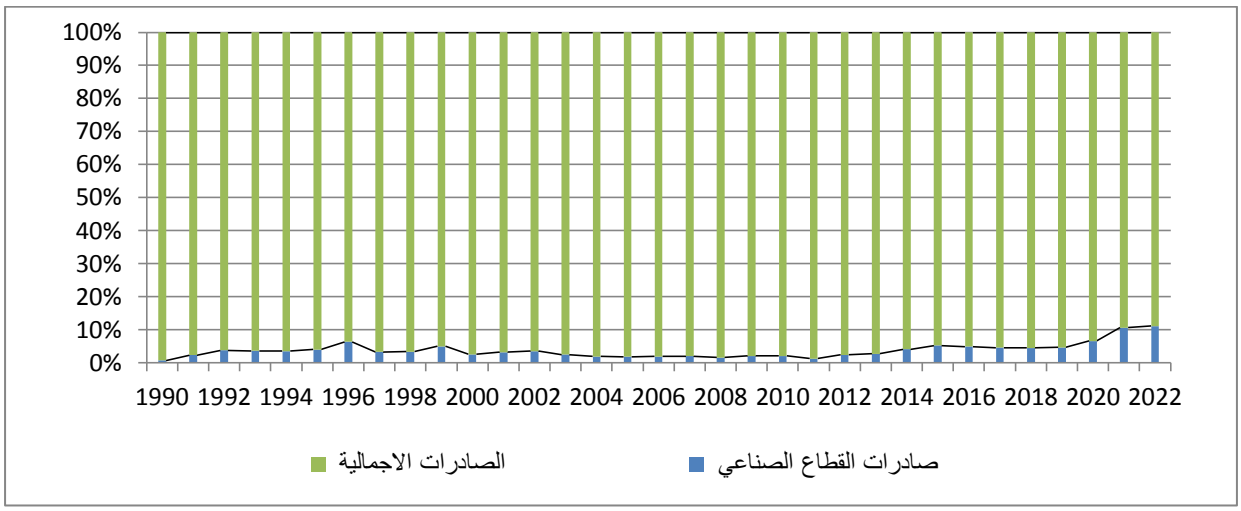

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

صادرات القطاع الصناعي مع التحول الى اقتصاد السوق لم تشهد تغيرا ملحوظا اقل من 1% كانت نسبة صادرات القطاع من إجمالي الصادرات عند بداية التحول الى اقتصاد السوق سنة 1990و إلى غاية سنة 2013 تراوحت نسبة مساهمة صادرات القطاع الصناعي بين 2% و4% فيما عدا سنتي 1996 و 1999 ارتفعت فيهما مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الصادرات فكانتا على التوالي 6.29% و4.91% من إجمالي الصادرات

بداية من 2014 عرفت نسبة المساهمة للقطاع في إجمالي الصادرات ارتفاعا طفيفا مستمرا 4.05% سنة 2014، 5.14% سنة 2015، 4.84%سنة 2016، 4.52% سنة 2017، 4.40% سنة 2018، 4.60% سنة2019، 6.55% سنة 2020، 10.60% سنة 2021، 11.06% سنة 2022 بأفضل نسب خلال فترة الدراسة وهي بقدر ما تعكس الجهود نتائج الجهود المبذولة في رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الاخيرة، تسلط الضوء على مدى ضآلة مساهمة القطاع الصناعي في جلب العملة الصعبة فرغم التراجع الكبير في إيرادات النفط خلال الفترة 2014- 2020 لم تتجاوز حصة القطاع من إيرادات العملة الصعبة 6% في أحسن الأحوال.

2- تحليل حصة واردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات

يوضح الشكل أدناه عبئ القطاع الصناعي على الميزان التجاري من خلال حصته الكبيرة في الواردات

شكل رقم 12: حصة واردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات للفترة 1970-1989

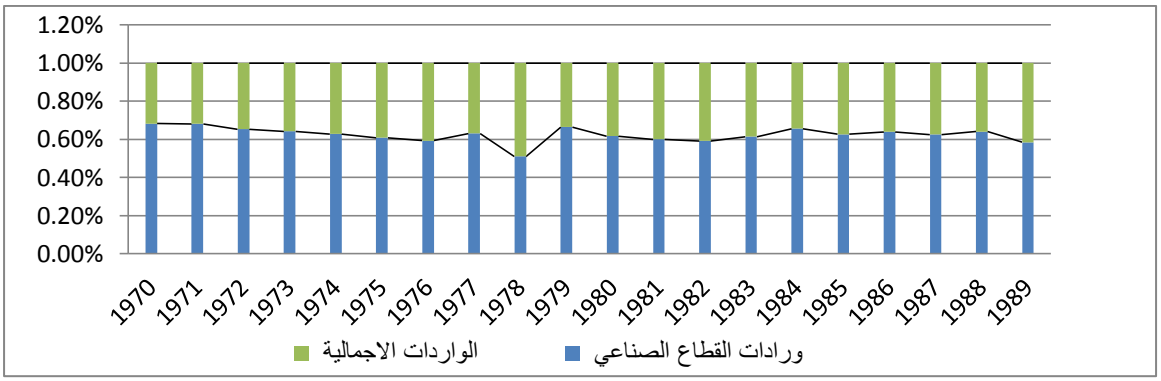

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

الشكل أعلاه يوضح مدى تبعية القطاع الصناعي للخارج سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الصناعية أو مدخلات الإنتاج من مواد أولية أو نصف مصنعة، 51 % هي اقل نسبة لواردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات سنة 1978 وهو يمثل عبئ كبير على الميزان التجاري في ضل محدودية الصادرات.

جل النسب تجاوزت 60% وكانت في حدود 70% سنتي 1970و1970، اذا كانت النسب المرتفعة لواردات القطاع الصناعي مبررة خلال عقد السبعينات نظرا للعمل على بناء قاعدة صناعية وفقا للفلسفة الاقتصادية التي كانت قائمة حينها، كان من المفترض أن نشهد تراجع قيمة الواردات خلال الفترة اللاحقة كنتيجة لبداية الإنتاج الوطني، غير قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية و مدخلات الإنتاج من مواد أولية أو نصف مصنعة ظل ثابتا ما يعطي انطباعا أننا في الحلقات الأخيرة من سلاسل التوريد.

شكل رقم 13: حصة واردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات للفترة 1989-2022

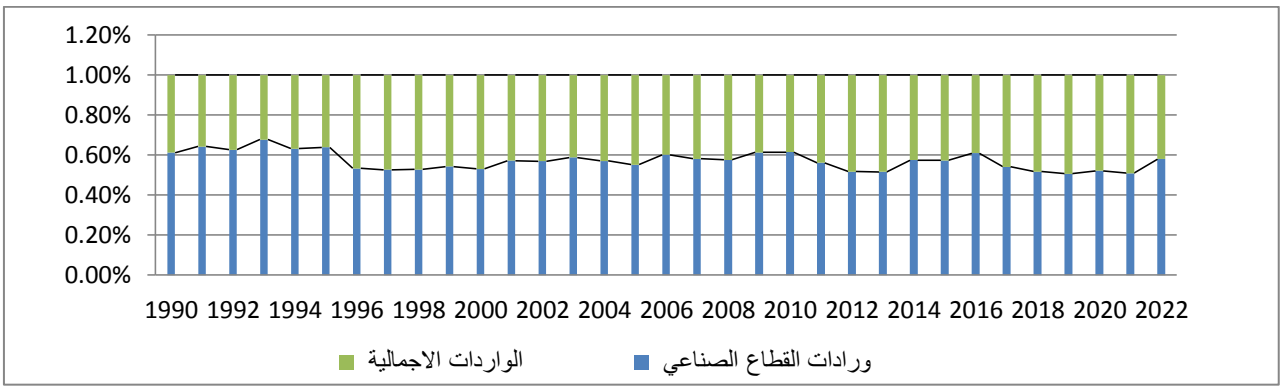

***المصدر** : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم1*

التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و مع خوصصة القطاع الصناعي لم يتغير الكثير فباستثناء انتقال ملكية عناصر الإنتاج إلى القطاع الخاص، نلاحظ استمرار حصة واردات القطاع الصناعي من الواردات الإجمالية في الثبات والاستقرار في حدود 60% كمتوسط (**الشكل 13**)، فمن 61.23% سنة 1990 إلى67.69% سنة 1993، تراجعت قيم الواردات خلال الفترة 1996-2000 لتستقر قيمة واردات القطاع الصناعي في حدود 53% من إجمالي الواردات، أما فيما تعلق بباقي السنوات فقد تباينت النسب بين الارتفاع

و الانخفاض بين 57% و61% خلال الفترة 2001-2010، و في حدود 56.04% سنة 2011، و51% سنوات 2012، 2013، 2018، 2019، 2020، 2021، و 57 % سنتي2014، 2015، 60.85% سنة 2016، 54.11% سنة 2017، و 58.02% سنة 2022.

ثالثا الدراسة القياسية:

متغيرات الدراسة: لقياس أثر القطاع الصناعي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970- 2022)، تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في رصيد الميزان التجاري ورمزنا له بـ BC ، معبرا عنها بالدينار.
- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في:
- واردات القطاع الصناعي ورمزنا له بـ INDS_M ؛
- صادرات القطاع الصناعي ورمزنا له بـ INDS_X ؛

وبذلك يصبح نموذج الدراسة كالتالي:

$$BC = \int INDS_X,\ INDS_M$$

اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي من شروط تطبيق منهجية ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما. ولاختبار ذلك نقوم بإجراء اختبار Dickey Fuller Augmented، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** عدم استقرار السلاسل الزمنية، أي وجود جذر وحدة؛
- ✓ **الفرضية البديلة:** استقرار السلاسل الزمنية، أي عدم وجود جذر الوحدة.

ويعتبر مستوى المعنوية 10% هو الحد الأقصى لرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وقبول الفرضية البديلة؛ وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار Dickey Fuller Augmented لاستقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		BC	INDS_X	INDS_M
At Level				
With Constant	t-Statistic	-1.1435	-2.0271	-4.8315
	Prob.	0.6839	0.2747	0.0002
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3749	-1.9807	-4.9900
	Prob.	0.8462	0.5973	0.0009
		n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2434	-1.8334	-2.7098
	Prob.	0.1912	0.0639	0.0077
		n0	*	***
At First Difference		d(BC)	d(INDS_X)	d(INDS_M)
With Constant	t-Statistic	-5.1112	-11.0154	-8.1687
	Prob.	0.0003	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2554	-10.9224	-8.0917
	Prob.	0.0012	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1761	-11.1320	-8.2552
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (؟؟) الذي يعرض نتائج هذا الاختبار، أن واردات القطاع الصناعي (INDS_M) هو متغير مستقر عند المستوى I(0) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 10% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، في حين كانت بقية المتغيرات BC و INDS_X هي متغيرات مستقرة عند أخذ الفرق الأول (I1) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 10% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة؛ وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة I(0) و I(1) فإن منهجية ARDL يمكن تطبيقها.

نتائج اختبار الفجوات الملائمة للنموذج: يسمح اختبار فترات الابطاء المثلى باستخدام معيار Akaike information criteria (Top 20) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم14: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

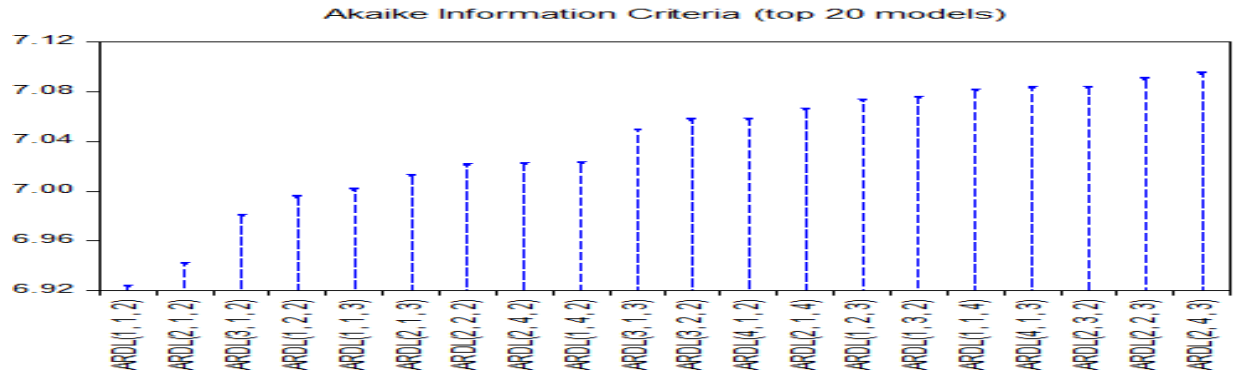

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

بناء على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه فإن النموذج الرياضي الأمثل من بين 100 نموذج هو ARDL(1,1,2)، وهذا يعني أن للمتغير التابع (BC) درجة ابطاء واحدة، ودرجة ابطاء لصادرات القطاع الصناعي (INDS_X) ، ودرجتي ابطاء واردات القطاع الصناعي (INDS_M) . وعليه يكتب النموذج كما يلي:

$$\Delta BC_t = C_0 + \sum_{i=1}^{1} \propto_1 \Delta BC_{t-1} + \sum_{i=1}^{1} \propto_2 \Delta INDS_X_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} \propto_3 INDS_M_{t-1} + \beta_1 BC_{t-1} + \beta_2 INDS_X_{t-1} + \beta_3 INDS_M_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛ C_0 : الحد الثابت؛ t : اتجاه الزمن؛ ε_t: حد الخطأ العشوائي؛ $\propto_1$ ، $\propto_2$ ،$\propto_3$: معاملات العلاقة قصير الأجل؛ β_1، β_2 ، β_3: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

اختبار التكامل المتزامن:

يجرى اختبار التكامل المتزامن (Bound test) لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pasaran at. al (2001) ، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة (بوعبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 127)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$
$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta \neq 0$$

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم08: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.010735	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (؟؟)، فإننا نجد أن قيمة فيشر F-statistic= 5.010735 تتعدى القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الاجل والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INDS_X	3.40E-06	1.31E-06	2.594376	0.0169
INDS_M	-1.36E-07	1.23E-06	-0.110574	0.9130
C	-7.819001	5.811281	-1.345487	0.1928
EC = BC - (0.0000*INDS_X -0.0000*INDS_M -7.8190)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

✓ علاقة موجبة ومعنوية بين (BC) و (INDS_X) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0169 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة صادرات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بحوالي 3.40%؛ ما يعكس الدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الصناعي في تصحيح اختلال الميزان التجاري من جهة و عدم تنوع صادرات الاقتصاد من جهة ثانية

✓ علاقة ايجابية وغير معنوية بين (BC) و (INDS_M) على المدى الطويل، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.9130 وهي أكبر من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة واردات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري بحوالي 1.36% ؛ توضيحا لحجم واردات القطاع الصناعي بالنسبة لإجمالي الواردات.

تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل الخطوة ما قبل الاخيرة في تقدير نموذج ARDL في تحديد معاملات العلاقة قصيرة الأجل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. وتشير بيانات الجدول رقم (؟؟) إلى نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة على نمو النفقات العامة في الأجل القصير:

الجدول رقم 10: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INDS_X)	3.42E-07	1.39E-07	2.468364	0.0222
D(INDS_M)	-4.66E-07	1.70E-07	-2.736242	0.0124
D(INDS_M(-1))	-6.47E-07	1.58E-07	-4.107729	0.0005
CointEq(-1)*	-0.301090	0.062910	-4.786044	0.0001

R-squared	0.640153	Mean dependent var	-0.782857
Adjusted R-squared	0.595172	S.D. dependent var	9.423128
S.E. of regression	5.995566	Akaike info criterion	6.551481
Sum squared resid	862.7233	Schwarz criterion	6.741796
Log likelihood	-87.72073	Hannan-Quinn criter.	6.609662
Durbin-Watson stat	1.566570		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews10*

يتضح لنا من خلال نموذج تصحيح الخطأ معنوية كل متغيرات الدراسة ، أي أن الميزان التجاري في الجزائر في المدى القصير تتأثر بصادرات القصاع الصناعي وواردات القطاع الصناعي. إذ توجد:

- علاقة طردية ومعنوية بين صادرات القصاع الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0222 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة صادرات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بحوالي 3.42%، كما العلاقة طويلة الاجل عدم تنوع الموارد الاقتصادية للدولة نستشف عدم تنوع الصادرات الوطنية وامكانية استغلال القطاع الصناعي في تصحيح اختلال الميزان التجاري.

- علاقة عكسية ومعنوية بين واردات القصاع الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0124 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة واردات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بحوالي 3.42%، ما يعكس سيطرة واردات القطاع الصناعي على هيكل الواردات الاجمالية.

- علاقة عكسية ومعنوية بين واردات القصاع الصناعي بدرجة تأخير واحدة (أي صادرات السنة الماضية) ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير، وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0005 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن واردات القطاع الصناعي للسنة الماضية تؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بحوالي 6.47% للسنة الحالية، حيث لا يساهم الرفع من الواردات في الرفع من الصادرات للقطاع الصناعي ما يضاعف الاثر بالتراكم مع مرور الوقت.

كما نلاحظ أن قيمة حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب ومعنوي عند احتمال أقل بكثير من 1% وقيمته تساوي (0.301090)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتغير التابع المتمثل في رصيد الميزان التجاري يتطلب 1/0.301090~ 3.321 سنة أي حوالي ثلاث سنوات و 117 يوم لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل، ما يعني أن انحراف

رصيد الميزان التجاري عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 30.1% في الفترة (t). كما أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.64 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 95% من التغير الذي يحدث في الميزان التجاري.

اختبار صلاحية النموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج المختار وفق معيار (AIC) يجب إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، وهي كالتالي:

أ. **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:** للتأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعيا، نجري اختبار جارك بيرا.

وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

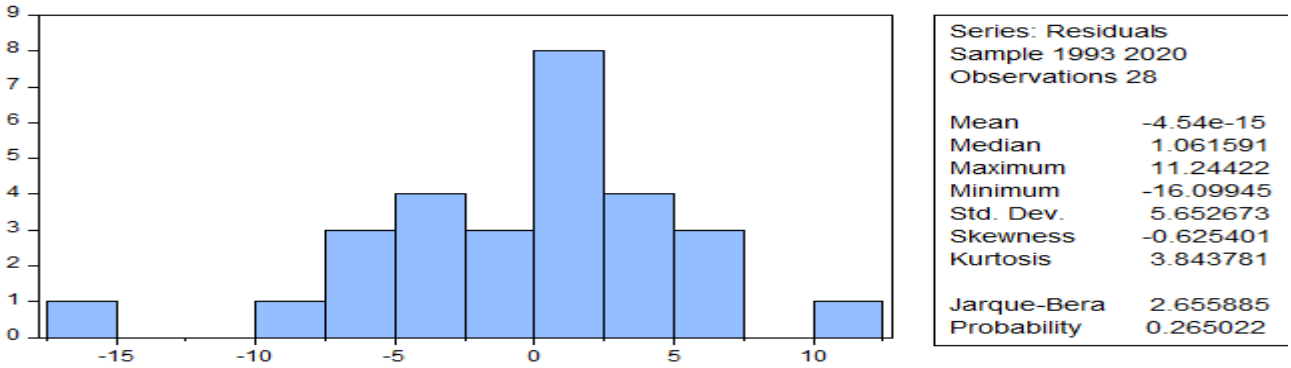

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews10*

ويتضح لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، وعليه فإننا نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال الثقة 95 %.

ب. الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين:

لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch – Pagan –Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لاغرانج، واختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختبارا ذاتيا للتباينات من الدرجة الأولى. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.195666	Prob. F(6,21)	0.9745
Obs*R-squared	1.482449	Prob. Chi-Square(6)	0.9607
Scaled explained SS	1.185683	Prob. Chi-Square(6)	0.9776

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews10*

الجدول رقم 11: نتائج اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.002198	Prob. F(1,46)	0.9628
Obs*R-squared	0.002293	Prob. Chi-Square(1)	0.9618

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews10*

يتبين لنا من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan –Godfrey و Arch أكبر من 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن؛ وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

ج. اختبار استقرار هياكل النموذج:

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of Squares)، حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، حيث النموذج خالي من الاختلالات الهيكلية الشكل

الشكل رقم 16: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي والمجموع التراكمي المعاودة لمربعات للبواقي

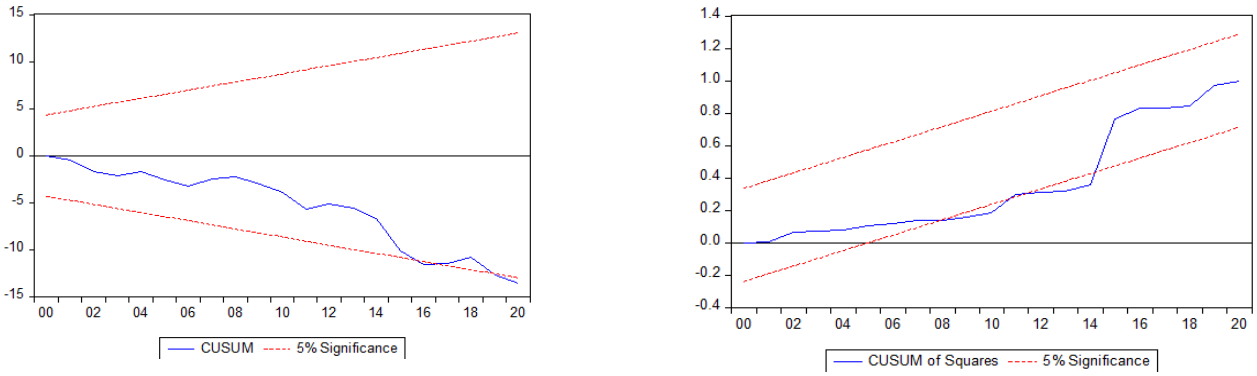

المصدر: *مخرجات برنامج Eviews10*

خلاصة المحور الثاني

تداعيات القطاع الصناعي تظهر جلية في الميزان التجاري على شكل عجز كبير مزمن نتيجة الفارق الكبير بين واردات القطاع الصناعي وصادراته على الرغم من الاثر الايجابي لصادرات القطاع الصناعي على الميزان التجاري في الاجل القصر والطويل على السواء، الاثر الذي يتلاشى أمام الاثر السلبي للواردات، ما يضعف وزن التجارة الخارجية الجزائرية ويرهن الاقتصاد الوطني ويربطه بالخارج هذا من جهة، حقيقة ان الدولة الجزائرية لا تستثمر مباشرة في القطاع الصناعي بل تعمل على تهيئة الظروف للمستثمر الخاص بهدف تخفيف العبء على الخزينة العمومية ادى الى توليد عبء اخر يتمثل في استنزاف الموارد المالية من العملة الصعبة دون بذل جهد في الحصول عليها او تعويضها برفع وتيرة التصدير او التخفيف منها برفع نسبة الادماج الوطني للسلع المنتجة محلية بمدخلات مستوردة.

خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على القطاع الصناعي الجزائري و تحليل أثره على الميزان التجاري و تقدير مدى تأدية الدور المراد له، القطاع الصناعي الجزائري مزيج بين مؤسسات موروثة عن الاستعمار مهجورة أو مؤممة، و أخرى أنشئت في ظل الاستقلال الوطني خلال فترة السبعينات من القرن العشرون فترة بناء و تشكيل هيكل القطاع الصناعي الوطني.

القطاع الصناعي عرف مرحلتين من الإصلاح والهيكلة الأولى كانت طواعية وذاتية قامت بها الدولة الجزائرية من أجل تصحيح القصور في أداء القطاع أفضت إلى استقلالية مالية ووظيفية للمؤسسات الاقتصادية الهدف منها تخفيف الالتزامات المالية المتراكمة على الخزينة العمومية، أما فيما يخص الإصلاح و الهيكلة الثانية كانت مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ضمن شروط دعم ومرافقة الجزائر للخروج من ازمتها الاقتصادية التي تلت الأزمة النفطية لسنة 1986، كانت نتيجتها إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي عموما و الصناعي بالخصوص وذلك بعد خوصصة وحل وتصفية الشركات حسب الحالة ، ما يعكس صحة الفرضية الأولى.

بعد الخروج من الأزمة وعودة الاستقرار المالي للدولة وتصاعد وتيرة الاستثمار العمومي في شتى المجالات توقفت الدولة عن الاستثمار المباشر في القطاع الصناعي وصبت جهودها في توفير الأرضية والظروف الملائمة لقطاع الخاص للاستثمار في القطاع، هذا لم يمنع الخزينة من تقديم الدعم للمؤسسات العاجزة بين الحين والآخر مع تسطير برامج للنهوض وترقية الصناعة المحلية،

في جانب التجارة الخارجية لم نسجل تغير في هيكل الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1970 و 2022 فمدخلات القطاع من تجهيزات وتموينات ظلت تستولي على ثلثي قيمة الواردات في حين مخرجات القطاع لا تتجاوز 4% في المتوسط.

على الرغم من وجود تأثير ايجابي لنمو الصادرات على رصيد الميزان التجاري قصير وطويل المدى الا ان الاثر يصير معدوم اما تأثير الواردات على الميزان التجاري خصوصا ان ارتفاع الواردات لا يقابله ارتفاع في الصادرات، فتغطية صادرات القطاع للواردات تكاد تكون معدومة في ظل التبعية للخارج في المدخلات من المواد الأولية والنصف المصنعة فضلا عن التجهيزات في حين المخرجات تستهدف السوق المحلية بالدرجة الأولى، دون سعي جدي لإحلال المدخلات الوطنية محل المستوردة، كإثبات لصحة الفرضية الثالثة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية:

– لا تغطي صادرات قطاع الصناعة وارداته بالرغم من وجود إمكانية للتخفيف من العجز في التغطية عن طريق إحلال المدخلات الوطنية محل المستورد.

– استمرار القطاع الصناعي على نفس النمط على الرغم من تغير النظام الاقتصادي من النظام الموجه إلى النظام الحر.

– استمرار الدولة في الإنفاق بطريقة غير مباشرة على القطاع الصناعي من خلال تلقي القطاع لثلثي المبالغ المخصصة للواردات من العملة الصعبة، الأمر كان ليكون مقبولا في ظل ملكية الدولة للقطاع الصناعي تحت مبدا المصلحة العامة، وأما والقطاع خاص فبأي حق تحتكر فئة هذا المقدار الهائل من العملة الصعبة.

– لم يرقى القطاع الصناعي للدور المنشأ من أجله كقاطرة للاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ والموارد لباقي القطاعات، بل لعب دور العائق للسياسات التي هدفت إلى التقليل من المبالغ المخصصة للقطاع لتخصيصها لباقي القطاعات في فترة الثمانينات لمل للقطاع من وزن خصوصا في مجال التشغيل تحت غطاء الصالح العام فكيف يكون الحال اليوم، مع دخول المصالح الخاصة والحقوق المكتسبة في المعادلة. ما يجع الفرضية الثانية صحيحة هي الأخرى.

– القطاع الصناعي أحد أهم أسباب العجز في الميزان التجاري نظرا للفرق الهائل بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات.

نتائج الدراسة القياسية:

- وجود علاقة طردية بين صادرات القصاع الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير كما العلاقة طويلة الاجل تعكس عدم تنوع الصادرات الوطنية وامكانية استغلال القطاع الصناعي في تصحيح اختلال الميزان التجاري.
- وجود علاقة عكسية بين واردات القصاع الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير والطويل، تعكس سيطرة واردات القطاع الصناعي على هيكل الواردات الاجمالية.
- وجود علاقة عكسية واردات القصاع الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى القصير، حيث لا يساهم الرفع من الواردات في الرفع من الصادرات للقطاع الصناعي ما يضاعف الاثر بالتراكم مع مرور الوقت.
- المتغيرات المفسرة (صادرات وواردات القطاع الصناعي) تتحكم بحوالي 95% من التغير الذي يحدث في الميزان التجاري.

التوصيات:

- إعادة النظر في أطر وشروط منح التراخيص لإنشاء الشركات و الأنشطة التصنيعية بحيث توجه لتلك المعتمدة على المدخلات الوطنية أو تلك الرامية لتثمين المدخلات الوطنية ورفع الإنتاج الوطني من المواد الأولية والنصف المصنعة الموجهة لتلبية الطلب الصناعي.
- وضع ميكانيزمات للحد من استنزاف الموارد من العملة الصعبة، كإقراض الشركات العملة الصعبة بدل تحويل العملة الوطنية لمخصصات الاستيراد بهدف إجبار الشركات على البحث على بدائل داخل الوطن و تشجيع المناولة الصناعية.
- توفير المناخ لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص في مجال الهياكل الصناعية الكبرى والتجهيزات و التكرير لتوفير المواد الأولية والمدخلات الأساسية لقطاع الصناعة محليا.
- إعادة النظر في السياسة التعليمية و توجيه الطلبة إلى التخصصات العلمية الهندسية التقنية بدل التخصصات الأدبية و العلوم الإنسانية، لتوفير الكوادر المتعلمة المؤهلة مع تشجيع البحث العملي و مختبرات الأبحاث الصناعية.

قائمة المراجع:

1 زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص56
2 بوطة عبد الحميد، المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة دراسة سوسيو- تنظيمية، مجلة الحقيقة، العدد 29 ص 423
3 فهيمة خلف الله تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة 2015-2016 ص69،ص 85
4 العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 76.
5 زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 111
6 العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 81.
7 التجارة الخارجية
8 فهيمة خلف الله تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة 2015-2016، ص 93
9 فهيمة خلف الله تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة 2015-2016، ص 100

10 محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 176

11 ساعو باية، القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول، مجلة معارف العدد 22 (جوان 2017)، ص 79

12 زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 06/ جوان 2017، ص 219.

13 قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 5 ص ص 94-97

14 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص 31.

15 زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 06/ جوان 2017، ص 219.

16 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010 ، ص 38.

17 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010 ، ص ص 48، 49.

18 مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، بوابة الوزير الأول ، ماي 2014 ، ص ص 10، 15.

الملحق رقم 1: تطور صادرات وواردات القطاع الصناعي والصادرات و الواردات الإجمالية (الوحدة 1970-2010 مليون دينار،2011-2022 مليون دولار)

السنة	1970		1971		1972		1973		1974	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	427	2422	328	2256	349	2449	277	3325	558	7120
الآلات والسلع التجهيزية	25	1813	129	1849	95	1927	42	2377	58	4036
المجموع	4981	6205	4208	6028	5854	6694	7479	8876	19594	17754
السنة	1975		1976		1977		1978		1979	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	454	7548	473	6527	405	9170	370	10655	473	10835
الآلات والسلع التجهيزية	118	6922	1	6670	2	9442	4	11501	3	10660
المجموع	18563	23755	22205	22227	24410	29475	24234	43349	36754	32378
السنة	1980		1981		1982		1983		1984	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	476	13680	619	17469	754	17256	702	17693	1204	21627
الآلات والسلع التجهيزية	5	11324	6	11831	4	11983	1	12854	8	12029
المجموع	52648	40519	62837	48780	60478	49384	60722	49782	63758	51257
السنة	1985		1986		1987		1988		1989	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	863	18517	761	16798	729	13730	1462	17774	1711	25197
الآلات والسلع التجهيزية	17	12492	16	10970	61	7631	609	10043	510	15786
المجموع	64564	49491	34935	43394	41736	34153	45421	43427	71937	70072
السنة	1990		1991		1992		1993		1994	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	216	26867	4077	50555	7425	84017	8077	98353	10791	165203
الآلات والسلع التجهيزية	547	26415	1227	38966	1727	34178	356	40445	434	49552
المجموع	122279	87018	233589	139241	249010	188547	239552	205035	324338	340142

السنة	1995		1996		1997		1998		1999	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	17886	236944	44226	157639	25257.4	145210	18372.9	163414.8	38281.7	178186.6
الآلات والسلع التجهيزية	1616	90345	2371	108154	475.1	119061	883.3	127980.9	2983	152676.4
المجموع	498451	513193	740811	498326	791767.5	501580	588876	552358.6	840516.6	610673
السنة	2000		2001		2002		2003		2004	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	38281.7	201890	44262	244098	48984.9	296614	44030.2	321280.7	41111.2	376591.3
الآلات والسلع التجهيزية	2983	163997	2664.6	193536	3445.2	247390	1247.2	294531.5	1210.5	373431.1
المجموع	1657216	690426	1480336	764862	1501191.9	957040	1902054	1047441.4	2337447.8	1314399.8
السنة	2005		2006		2007		2008		2009	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	57840.5	424524	72747.3	538536	82220.2	685318	78125.4	940763.5	64788.5	1045013.5
الآلات والسلع التجهيزية	1774.5	400059	1248.3	397667	761.4	427577	1575.8	538753	1582.5	706197
المجموع	3421548	1493645	3979001	1558541	4214163.1	1916829	5095020	2572033.4	3347636	2854805.3
السنة	2010		2011		2012		2013		2014	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	86219.4	1103483	862	11366	1686	12468	1716	12576	2460	14624
الآلات والسلع التجهيزية	1481.6	747567	25	15140	30	13604	25	15745	15	18906
المجموع	4333587	3011808	**73802**	**47300**	**72620**	**50376**	**65823**	**54903**	**61172**	**58330**
السنة	2015		2016		2017		2018		2019	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
التموين الصناعي	1790	13020	1383	13041	1483	12513	1719	12282	1541	11761
الآلات والسلع التجهيزية	17	16593	53	15394	78	13992	90	12824	83	10845
المجموع	**35138**	**51646**	**29698**	**46727**	**34569**	**48980**	**41115**	**48573**	**35312**	**44632**
السنة	2020		2021		2022					
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات				
التموين الصناعي	1358	9813	3668	9813	3828	13777				
الآلات والسلع التجهيزية	77	8697	64	9158	64	7862				
المجموع	**21925**	**35547**	**38553**	**37298**	**40225**	**37298**				

المصدر: – الديوان الوطني للإحصاءات الفترة 1970-2010.

– بنك الجزائر النشرات الثلاثية الفترة 2011-2022 (سنة 2022 مقدرة).